المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 188
30 صفحة
الخميس 21 اكتوبر 2021

ملامح المشهد الليبي قبيل أسابيع من الانتخابات

برلماني ليبي:لا يبدوأن هناك جدية لدى الأطراف الليبية لدخول المغامرة الانتخابية

ملف المرتزقة في ليبيا..بين الآمال والمخاوف

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

مساعي دعم الانتخابات الليبية

مجلة «المرصد»

سنوات طويلة مرت فشلت خلالها كل المحاولات المحلية والدولية في الانتقال بالوضع الليبي من حالة الفوضى والتردي الأمني إلى الاستقرار وإعادة البناء.وجاء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد ماراطون طويل من الاجتماعات والمشاورات والتي اعقبت اتفاق وقف اطلاق النار الكامل في ليبيا،ليعطى جرعة أمل جديدة في انهاء الأزمة المستعصية كون الحكومة الجديدة تهدف الى توحيد مؤسسات الدولة والتمهيد للانتخابات القادمة التي ينتظر منها أن تعيد البلاد الى مكانتها الطبيعية من الاستقرار والازدهار.

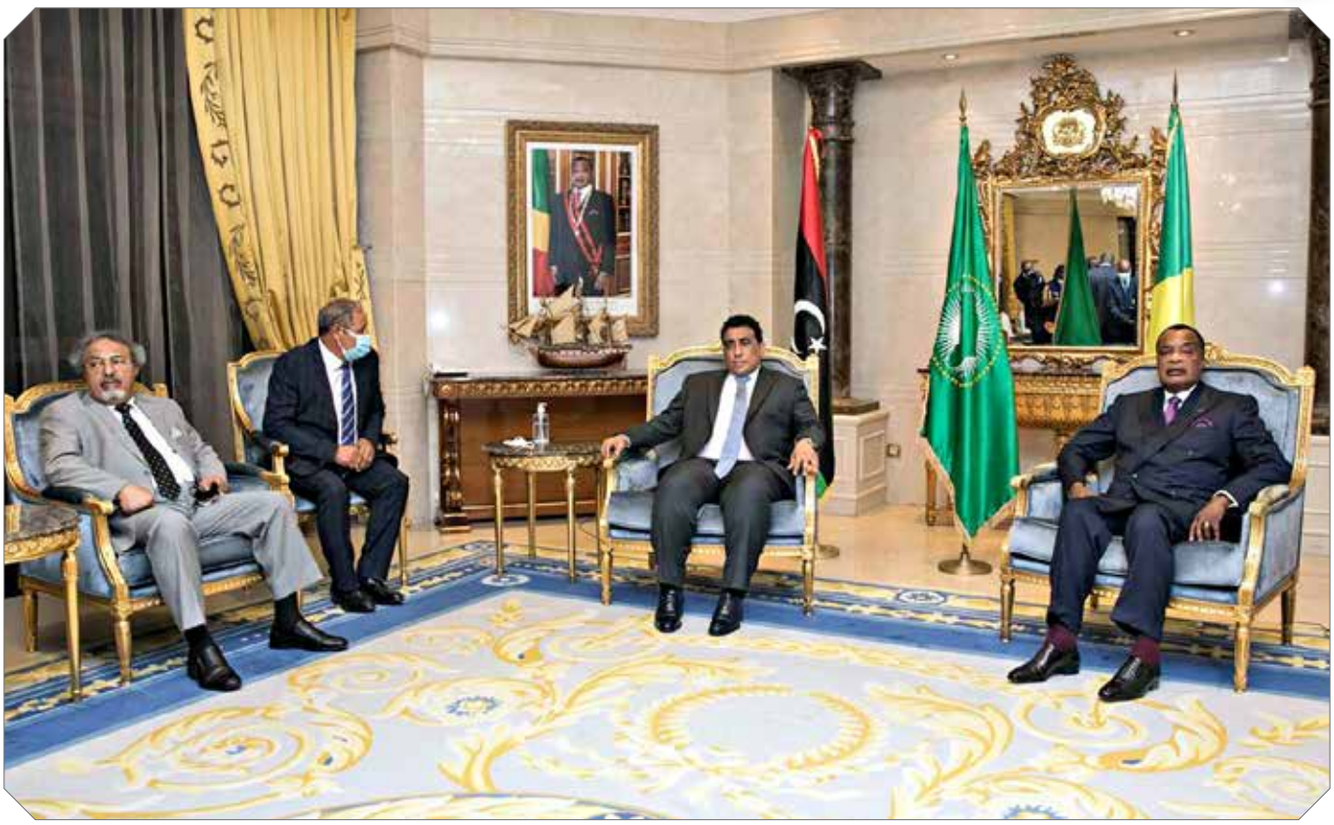

في الوقت الذي يقترب فيه موعد اجراء الانتخابات الليبية في ديسمبر القادم،تتواصل محاولات دعم هذا الاستحقاق واجرائه في موعده،حيث أكد الممثل السامي للإتحاد الأوروبي المكلّف بالشؤون الخارجيّة والسياسة الأمنيّة، ونائب رئيسة المفوضيّة الأوروبيّة، جوزيب بوريل، على استعداد الاتحاد الأوروبي الكامل لتقديم الدعم اللازم والمطلوب، لإنجاح الانتخابات شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل وصولا لتحقيق الاستقرار في كامل ربوع ليبيا.

جاء ذلك خلال لقاء المسؤولين الأوربيين مع وزيرة الخارجية والتعاون الدولي الليبية نجلاء المنقوش، الإثنين، بلوكسمبرج، والتي قدمت في مستهل اللقاء نبذة عن مبادرة استقرار ليبيا بمضامينها ومساراتها، مؤكدة على أهمية تظافر كل الجهود المحلية، والإقليمية، والدولية، لتحقيق الاستقرار المنشود، وصولا إلى انتخابات حرة، ونزيهة، وشفافة، في موعدها المقرر، نهاية شهر ديسمبر القادم.

وكانت المنقوش قد أعلنت في وقت سابق تفاصيل مبادرة تهدف لاستقرار البلاد.وكشفت المنقوش، في كلمة مسجلة، عن عقد مؤتمر وزاري دولي في 21 أكتوبر/تشرين الأول الجاري لدعم المبادرة تحتضنه العاصمة الليبية طرابلس.واشارت ال إن الهدف من المبادرة هو أن تكون ليبيا ساحة للمنافسة الاقتصادية الإيجابية بهدف إيجاد آلية وطنية وموقف دولي وإقليمي موحد داعم ومتسق مع هذه الرؤية ووضع الآليات الضرورية لاستدامة الاستقرار في ليبيا.

وأوضحت أن المبادرة تهدف أيضًا إلى ضمان التمثيل الأمثل للقرارات الأممية وخاصة قراري مجلس الأمن 2570

> الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم الدعم اللازم والمطلوب، لإنجاح الانتخابات شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل وصولا لتحقيق الاستقرار في كامل ربوع ليبيا.

و2571، بالإضافة إلى مؤتمري برلين 1 و2 بشأن ليبيا وبحث التوافقات المطلوبة لمعالجة العوائق لتنفيذها ووضع الآليات المطلوبة لذلك.وتابعت أن ذلك سيدعم ويساند السلطات الليبية لتنفيذ خططها السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والدفع قدمًا بكل ما من شأنه بناء دولة قوية وموحدة تعزز فرص الاستقرار والتنمية والتعامل مع الأخطار والتحديات.

وتسعى الدول الأوروبية لدعم الانتخابات الليبية حيث تم توقيع مذكرة للمركز الأوروبي للدعم الانتخابي مع مفوضية الانتخابات الليبية، لتعزيز التعاون في مجالات النزاهة والحد من العنف الانتخابي.ووقع عن جانب المفوضية الليبية رئيسها عماد السايح، فيما وقع عن جانب المركز الأوروبي المدير التنفيذي ومؤسس المركز فابيو باردجاكي، بحضور نخبة من خبراء دوليين في مجال الانتخابات.

والمركز الأوروبي للدعم الانتخابي هو مؤسسة دولية مختصة بدعم الانتخابات، ومقرها في بروكسل، وتعمل على توفير الدعم الانتخابي والديمقراطي بتقديم الخدمات الاستشارية والدعم العملياتي وإدارة المشاريع الكبرى، لتعميم القدرات وتبادل الخبرات والوقاية والحد من العنف الانتخابي.

وجاء هذا التوقيع وسط تخوفات من فشل الاستحقاق الانتخابي في ظل استمرار الخلافات التي كان آخرها اعلان رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري،

> تم توقيع مذكرة للمركز الأوروبي للدعم الانتخابي مع مفوضية الانتخابات الليبية، لتعزيز التعاون في مجالات النزاهة والحد من العنف الانتخابي.

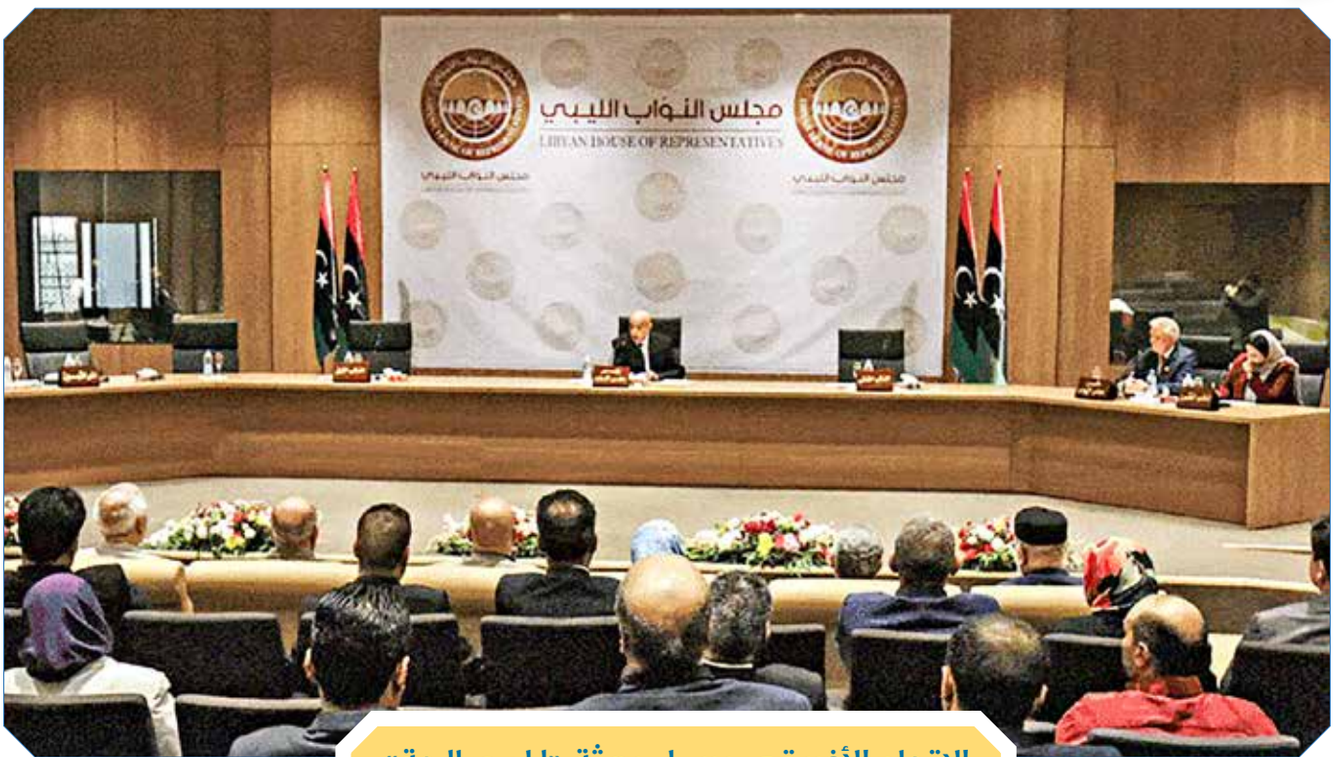

الاتحاد الأفريقي يرسل بعثة «للمصالحة» في ليبيا قبل أسابيع من تنظيم انتخابات رئاسية في كانون الأول/ديسمبر.

رفضه قانون الانتخابات.

وقال المشري في تصريحات إعلامية، أن المجلس الذي يرأسه يرفض إجراء الانتخابات وفق القوانين التي وضعها مجلس النواب الليبي، داعيًا لإجرائها وفق قانون مختلف، في إشارة إلى قاعدة دستورية أصدرها مجلسه الشهر الماضي.

وحذر المشري المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من اعتماد القوانين الانتخابية التي وصلت إليها من البرلمان، دون الرجوع لمجلسه،وهو ما اعتبر تجاوزا لصلاحيات المجلس فيما اعتبر كثيرون أن تصريحات المشري هي محاولة جديدة من جماعة الاخوان لتعطيل الانتخابات والعودة بالبلاد الى مربع الصراعات والحروب.

وفي اطار الدعم الدولي للانتخابات الليبية،أوفد الرئيس الكونغولي دينيس ساسو نغيسو الذي يتولى رئاسة اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي حول ليبيا اليوم، بعثة «للمصالحة» في ليبيا.وقال وزير الخارجية الكونغولي جان كلود غاكوسو في تصريح لوكالة فرانس برس إن مهام بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل «جمع المعلومات وإجراء تقييم ومصالحة على خط العملية التي يفترض أن تؤدي إلى الانتخابات الرئاسية المقررة في نهاية العام.

وتعول أطراف ليبية واقليمية على الاتحاد الافريقي لتحقيق تسوية في البلاد ومنع عودة الصراعات بين الفرقاء.ويرى مراقبون،أن جهود الاتحاد الافريقي قد تنجح في انهاء الخلافات القائمة حول المعايير القانونية والدستورية للانتخابات من خلال تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين واقناعهم بضرورة انجاح هذا الاستحقاق لضمان استعادة الاستقرار والامن في البلاد.

أعلن المشري أن المجلس الذي يرأسه يرفض إجراء الانتخابات وفق القوانين التي وضعها مجلس النواب الليبي، داعيًا لإجرائها وفق قانون مختلف، في إشارة إلى قاعدة دستورية أصدرها مجلسه الشهر الماضي.

الانتخابات الليبية..

أي أمل لتجاوز العثرات الكثيرة؟

شريف الزيتوني

أيام بعدد الساعات أصبحت تفصل الشعب الليبي على حدث سيكون لو تم الوصول إليه، تاريخيا في العشرية الأخيرة. حدث كان قبل أشهر حلما بعيد المنال بسبب عمق الأزمات وحالة الانفلات على كامل خارطة البلاد، لكن الغضب الداخلي والضغط الخارجي غيرا المشهد بالكامل عبر اتفاق سياسي شاركت فيه أطراف كثيرة ليبية وأجنبية، انتهى بتشكيل حكومة وحدة أنهت حالة الانقسام السياسي وفتحت الباب أمام أمل التحول بالبلاد من حالة الفوضى إلى وضع الاستقرار المرحلي على الأقل عبر إجراء انتخابات يحدد فيها الشعب خياراته المستقبلية ويتحمل حتى جزءا من مسؤولية الاختيارات التي سيختارها يوم 24 ديسمبر المقبل.

في الـ23 من نوفمبر 2020، أعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا أن الفرقاء الليبيين المجتمعين في تونس تحت إشراف الرئيس التونسي قيس سعيّد توصلوا الى اتفاق على إجراء انتخابات عامة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، في تاريخ اعتبر وقتها مناسبا وكافيا لإعدادها في ظروف جيدة إذا تجاوزت كل الأطراف خلافاتها، وهو ما سعت له الأخيرة بالفعل في ظل الحاجة للاستقرار وإنهاء مظاهر الانفلات والانقسام، لكن واقع البلاد، رغم تحسنه مع انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة بحكومتها ومجلسها الرساسي، أبقى على بعض التعثرات أولها الاختلاف على تزامنها وتخيير إجراء الرئاسية منها أولا وتأجيل التشريعية بشهر لكي تكون بالتزامن مع الدور الثاني من الرئاسية في يناير 2022.

وقال الناطق باسم مجلس النواب الليبي عبد الله بليحق، في تصريحات إعلامية بداية شهر أكتوبر الجاري، إن التعديل الذي وافقت عليه أغلبية النواب، يقضي بإجراء الانتخابات البرلمانية بعد شهر من انتهاء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، وبالتزامن مع الجولة الثانية لها، وهدفه إنهاء الانتخابات برمّتها في مرحلة واحدة، مشيرا إلى أن انتخاب برلمان جديد من دون انتخاب رئيس قد يدخل البلاد في دوامة جديدة وانقسام جديد.

في الـ 23 من نوفمبر 2020، أعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا أن الفرقاء الليبيين المجتمعين في تونس تحت إشراف الرئيس التونسي قيس سعيّد توصلوا الى اتفاق على إجراء انتخابات عامة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، في تاريخ اعتبر وقتها مناسبا وكافيا لإعدادها في ظروف جيدة إذا تجاوزت كل الأطراف خلافاتها.

حسين مفتاح: حالة الاستقطاب في ليبيا ولدت مجموعة من الأطـراف والقيادات السياسية التي لا يمكن أن تتوافق على أي حل بسهولة.

هذا التأجيل ورغم ما ذهب إليه بليحق ومن خلاله مجلس النواب، قد يكون أمام إشكال آخر وهو حسم الانتخابات الرئاسية من دورها الأول، وقتها سيجد الذاهبون في هذا الإجراء أمام تأجيل بلا فائدة أو ربما قد يساهم في منح أفضلية القائمات التي تحظى بدعم الرئيس الفائز، خاصة أن بعض الشخصيات التي يتم تداولها قد تكون قادرة بالفعل على حسم المنافسة منذ الدور الأول دون انتظار نتائج الدور الثاني منها.

وحول التأجيل خرجت بعض الأطراف الرافضة، أهمها المجلس الأعلى للدولة الذي قال عبر الناطق باسمه محمد عبد الناصر ما اعتبرها «خروقات» مجلس النواب المستمرة للاتفاق السياسي الوارد في الإعلان الدستوري، وآخرها إصداره قانون انتخاب البرلمان، وهنا الحديث عن اتفاق الصخيرات السياسي الذي يطالب مجلس النواب بالاتفاق مع المجلس الأعلى للدولة بشأن هذا القانون، لكن في هذه الحالة الاتفاق الموقع بشكل شبه أحادي في المغرب، في حكم المنتهي والمتجاوز بناء على الاتفاقات اللاحقة.

حزب العدالة والبناء الإخواني والأطراف المتحركة في

عبد الله بليحق: التعديل الذي وافقت عليه أغلبية النواب، يقضي بإجراء الانتخابات البرلمانية بعد شهر من انتهاء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، وبالتزامن مع الجولة الثانية لها، وهدفه إنهاء الانتخابات برمّتها في مرحلة واحدة.

فلكه ومن بينها مجموعات مسلحة، بدورها رفضت قانون الانتخابات البرلمانية الذي أصدره مجلس النواب، بحجة عدم استناده إلى الأساس القانوني الذي أشار إليه الأعلى للدولة في علاقة باتفاق الصخيرات، لكن حسابات العدالة والبناء لا تهتم بما هو سياسي بل بتخوفات من فوز شخصية ترفضها، خاصة أن مجموعات بركان الغضب الذراع المسلحة لإخوان ليبيا أعلنت رفضها لمشاركة أي خصم سياسي قادر على تغيير المعادلة الانتخابية في غير صالحها، وهنا القصد أساسا قائد الجيش الذي يجمد صلاحياته مؤقتا خليفة حفتر، وسيف الإسلام القذافي المتوقع ترشحهما للرئاسيات القادمة.

المواقف المذكورة والقلق الذي يسود الشارع الليبي جعلا البعض يتخوف من إفشال الانتخابات في ظل الخلافات التي برزت حول قانونه وبعض المواد، خاصة المتعلقة بالموجودين على رأس المؤسسات الرسمية النافذة في البلاد، والذين قد تساهم مواقعهم في منحهم أفضلية على غيرهم، وعلى هذا الأساس فتح نقاش عن المادة 12 من القانون.

وفي تحليل له حول إمكانية إجراء الانتخابات أو قدرتها

> واقع البلاد، رغم تحسنه مع انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة بحكومتها ومجلسها الرساسي، أبقى على بعض التعثرات، أولها الاختلاف على تزامن تاريخ الانتخابات وتخيير إجراء الرئاسية منها أولا وتأجيل التشريعية بشهر لكي تكون بالتزامن مع الدور الثاني من الرئاسية في يناير 2022.

على إنهاء الأزمة الليبية، قال نائب رئيس التحرير في بوابة إفريقيا الإخبارية حسين مفتاح في تصريحات لموقع تلفزيون الحرة، إن حالة الاستقطاب في ليبيا ولدت مجموعة من الأطراف والقيادات السياسية التي لا يمكن أن تتوافق على أي حل بسهولة، وظهر ذلك من خلال كل مبادرات الأمم المتحدة السابقة التي انتهت بالفشل، مشيرا إلى أن الانتخابات لن تكون الحل النموذجي لما تعاني منه ليبيا من مشاكل متفاقمة.

إشكال آخر يطرح حول الاستحقاق الانتخابي الليبي، وهو الدور الخارجي فيه، حيث يوجد إجماع أن الضغط الدولي هو الذي ذهب نحو إجرائه، بمعنى أن الموقف الداخلي يعتبر ضعيفا وقد يكون خضوعا مرحلية لا ينهي المشاكل العالقة، بل قد يفتح المجال أمام رفض نتائجه من الذين سيجدون أنفسهم خارج اللعبة، خاصة من الأطراف التي تمتلك السلاح والتي قد تكون بالفعل بعيدة على المنافسة.

وفي هذا الإطار حذر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا يان كوبيش بداية أكتوبر، من أن الإخفاق في عقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر قد يجدد الانقسام والصراع، ويحبط الجهود المبذولة لتوحيد مؤسسات الدولة. وقال كوبيش إن «إجهاض حملة الانتخابات سيكون بالنسبة للكثيرين إشارة إلى أن العنف هو السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة في البلاد».

شهران على إجراء الانتخابات في ليبيا والخلافات حول قانونها وتاريخها وتزامنها من عدمه مازالت قائمة، وأطراف كثيرة لا يبدو أنها متحمسة لإجرائها لأسباب مختلفة، لكن من يتابع المواقف الدولية خاصة المتداخلة في الأزمة الليبية يفهم أن الخيار سائر نحو إجرائها مهما كانت العراقيل، لكن يبقى السؤال حول مدى قدرتها على الصمود أمام التحديات التي ستكون بعدها وهي كثيرة وصعبة بالتأكيد .

شهران على إجراء الانتخابات في ليبيا والخلافات حول قانونها وتاريخها وتزامنها من عدمه مازالت قائمة، وأطراف كثيرة لا يبدو أنها متحمسة لإجرائها لأسباب مختلفة، لكن من يتابع المواقف الدولية خاصة المتداخلة في الأزمة الليبية يفهم أن الخيار سائر نحو إجرائها مهما كانت العراقيل.

تطورات ملف المرتزقة في ليبيا

بين الآمال والمخاوف

نجاة فقيري

بعد عقد كامل من الصراعات والحرب والتدهور الحاد للأوضاع في ليبيا، عرفت البلاد«ربما» طريقها أخيرًا نحو السلام والهدوء خاصة بعد توقيع اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار وانطلاق الحوارات التي جمعت أطراف النزاع وأفضت إلى انتخابات الحكومة الإنتقالية من أجل الإعداد لتنظيم انتخابات ديمقراطية قبل نهاية العام الحالي، رغم الإضطرابات الجانبية الحاصلة. لكن الملف الأثقل على الإطلاق في الأزمة الليبية، هو ملف المرتزقة والتدخلات الأجنبية، الذي يواصل حضوره بالقدر الذي تواصل فيه الأطراف الليبية والدولية محاولاتها الحثيثة لحلحلته وتنفيذ أهم بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في شهر أكتوبر من العام الماضي والذي قضى بخروج المرتزقة من ليبيا خلال 90 يوما كمهلة قصوى !

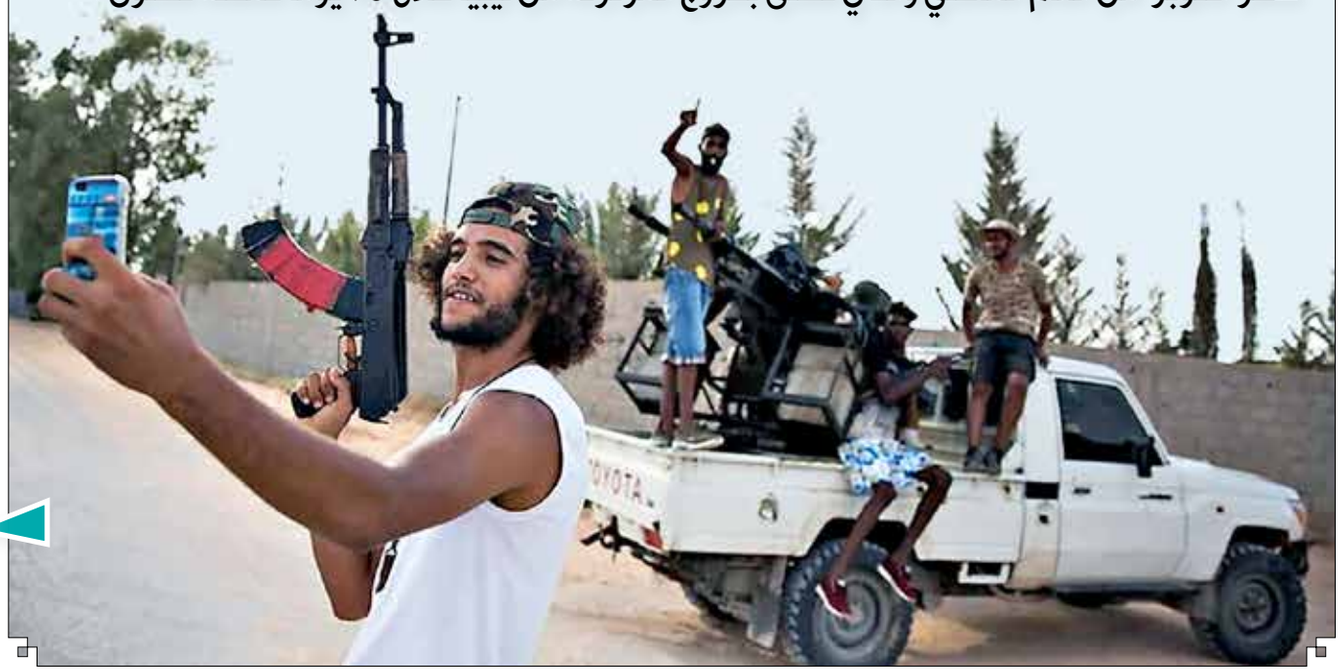

أعدّت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5، خلال اجتماعها في الثامن من أكتوبر لثلاثة أيام بجنيف السويسرية، خطة عمل تضمن التسريع في خروج المرتزقة من ليبيا» بشكل تدريجي ومتزامن ومتوازن»، في خطوة هامة أشاد بها المبعوث الأممي يان كوبيتش الذي اعتبر أن الاتفاق على خطة عمل يرسل إشارة أمل لشعب ليبيا بأن الأمور يمكن أن تتحرك، بما في ذلك نحو الانتخابات.

وأضاف كوبيش بحسب بيان للبعثة الأممية للدعم في ليبيا «إنه لشرف لي أن أشهد هذه اللحظة التاريخية في هذا المنعطف الدقيق في مسيرة ليبيا نحو السلام والديمقراطية. ويستجيب الاتفاق الذي أبرم اليوم لمطلب الأغلبية الساحقة للشعب الليبي ويخلق زخماً إيجابياً ينبغي البناء عليه للمضي قدما نحو مرحلة يسودها الاستقرار والديمقراطية، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات وطنية حرة وشفافة وتتمتع بالمصداقية في 24 كانون الأول/ديسمبر، ويقبل بنتائجها الجميع.»

من جانبها رحبت سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ليبيا بالإعلان الصادر في 8 أكتوبر 2021 من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 بالتوقيع عن خطة عمل شاملة لسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا. ويأتي الترحيب بما يتماشى

** يستجيب الاتفاق الذي أبرم اليوم لمطلب الأغلبية الساحقة للشعب الليبي ويخلق زخماً إيجابياً ينبغي البناء عليه للمضي قدما الاستقرار والديمقراطية.

** كوبيش: انه شرف لي أن أشهد هذه اللحظة التاريخية في هذا المنعطف الدقيق في مسيرة ليبيا نحو السلام والديمقراطية.

مع اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ 23 أكتوبر 2020، وقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2570 (2021) و2571 (2021) ونتائج اتفاقية وقف إطلاق النار في مؤتمرات برلين. كما أشادت السفارات بروح الوطنية والتزام أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة، مشجعة على هذه الفرصة السادسة عشرة لتعزيز التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. وذكرت أن خطة العمل المملوكة والقيادة الوطنية التي اعتمدوها في جنيف أساسية لاستعادة سيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

أما محليا فقد رحب المجلس الرئاسي الليبي بتوقيع خطة عمل انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية تدريجياً، وفي وقت متزامن. وقال في بيان له«إن هذا الحدث المهم، الذي جاء في وقت حساس جداً، هو انعكاس حقيقي لرغبة الشعب الليبي العظيم في إعادة السلام والسيادة الوطنية، وصولاً لتوحيد المؤسسة العسكرية، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة تحظى بإجماع وقبول كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية».

كما أكد المجلس التزامه بالعمل مع جميع الأطراف، على تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر

> أعدّت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5، خلال اجتماعها في الثامن من أكتوبر لثلاثة أيام بجنيف السويسرية، خطة عمل تضمن التسريع في خروج المرتزقة من ليبيا» بشكل تدريجي ومتزامن ومتوازن».

2020، وتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن بالخصوص، وأيضا توصيات مؤتمر برلين. ودعا كل الشركاء الدوليين المعنيين بالأزمة الليبية، بما في ذلك دول الجوار إلى التعامل بإيجابية ومسئولية من خلال دعمهم، ومساندتهم، وتعاونهم في تنفيذ الآلية التي اعتمدتها اللجنة العسكرية المشتركة برعاية بعثة الأمم المتحدة.

وفي وقت سابق أعلنت المنقوش أن «مجموعات من المقاتلين الأجانب قد خرجت من ليبيا»، واصفة هذه الخطوة بـ«البداية»، مضيفة أنها « بداية بسيطة جداً، وما زلنا نسعى إلى خروج أعداد أكبر»، من دون أن تحدد أعدادهم وجنسياتهم. وقالت المنقوش في تصريح إعلامي«ما زلنا نسعى إلى تنظيم أكبر وشامل لخروج المرتزقة، وهذا ما نطمح إليه في مؤتمر استقرار ليبيا، الذي سيعقد نهاية الشهر الحالي، لوضع خطة مع لجنة 5+5 وفق جدول زمني».

من جانبه أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، بداية الشهر الحالي، ارتفاع أعداد مرتزقة أنقرة العائدين من ليبيا نحو سوريا إلى 520 عنصرا خلال أقل من أسبوع في إطار عمليات التبديل برعاية المخابرات التركية. وأفاد المرصد عبر موقعه الالكتروني وصول دفعة جديدة من المرتزقة السوريين المتواجدين في ليبيا، قوامها 100 شخص إلى الأراضي

** أعلنت المنقوش أن «مجموعات من المقاتلين الأجانب قد خرجت»، واصفة هذه الخطوة بـ«البداية» وما زلنا نسعى إلى خروج أعداد أكبر»

** طلبت المخابرات التركية من قادة الفصائل الموالية لها، أن يبقوا العناصر على أهبة الاستعداد والجاهزية لنقل دفعات جديدة إلى ليبيا.

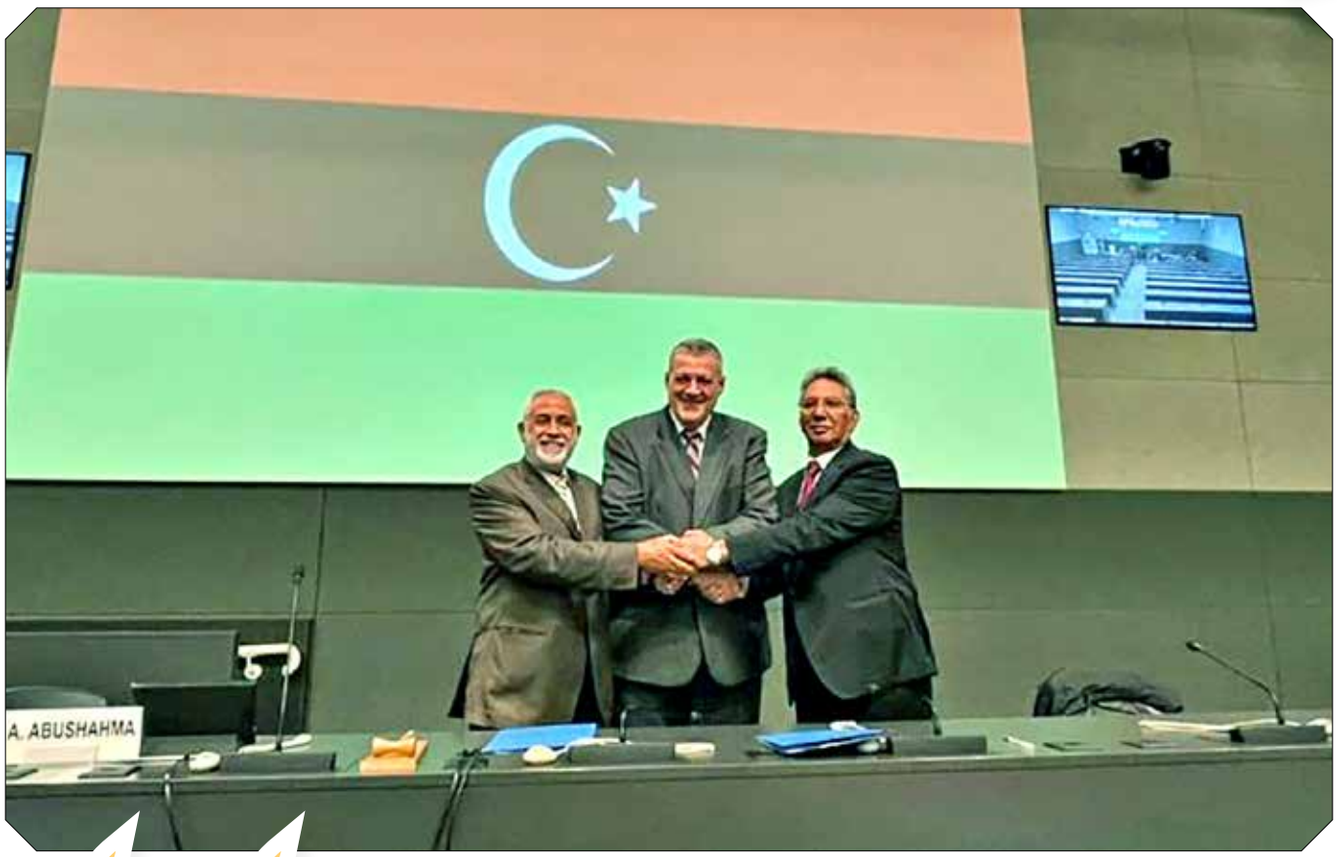

السورية، عبر تركيا قادمين من ليبيا، في إطار عمليات التبديل المتواصلة بين خروج دفعات إلى ليبيا وعودة دفعات أخرى منها إلى سوريا.

كما كشف المرصد السوري أن الفصائل الموالية لتركيا الموجودة في منطقتي «غصن الزيتون ودرع الفرات» أرسلت نحو 130 مرتزقاً إلى تركيا 6 أكتوبر، تمهيدًا لنقلهم إلى ليبيا، كما طلبت المخابرات التركية من قادة الفصائل الموالية لها، أن يبقوا العناصر على أهبة الاستعداد والجاهزية التامة لنقل دفعات جديدة منهم إلى ليبيا في حال الطلب، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة حول حقيقة النوايا التركية القاضية بسحب المرتزقة والمليشيات التابعة لها من ليبيا.

ففي تقرير لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدة لا يرجح التقرير أن «تتنازل أنقرة عن تواجدها العسكري في ليبيا في الوقت الراهن، حيث تنظر إلى هذا الوجود العسكري باعتباره مصدر قوة لها يعزز من تحقيق مصالحها في منطقة شرق المتوسط، التي تتطلع تركيا لموطئ قدم فيها بعد استبعادها من الانضمام لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي تدير ملفاته مصر.»ويضيف التقرير أنه» قد تستمر تركيا في التحرك بمفردها

** لا يرجح التقرير أن «تتنازل أنقرة عن تواجدها العسكري في الوقت الراهن، حيث تنظر إلى هذا الوجود العسكري باعتباره مصدر قوة لها يعزز من تحقيق مصالحها في منطقة شرق المتوسط

** يقول الخبراء والمراقبون أن الاتفاق الحاصل نقطة إيجابية لكنها «لا تقل هشاشة عن اتفاق 23 أكتوبر 2020»

لمحاولة فرض هيمنتها على الملف الليبي وتعزيز مكاسبها الاقتصادية والسياسية والأمنية في ليبيا، وذلك عبر نسج تحالف بين الإخوان وعائلة القذافي لضمان استمرار الإخوان طرفاً في المعادلة السياسية الليبية. وهذا السيناريو مرجح في حال فشل التوصل لتفاهمات مع مصر.»

وعلى غرار المشاورات ونجاحاته يقول الخبراء والمراقبون أن الاتفاق الحاصل نقطة إيجابية لكنها «لا تقل هشاشة عن اتفاق 23 أكتوبر 2020»، إذا لا تبدو الدول الداعمة لتواجد المرتزقة والمليشيات، رغم ترحيبها العلني بالتقدم الحاصل في الأزمة الليبية، مستعدة لترك مواقع تمركزها والإخلال بموازين قواها كما أن العديد من المليشيات والمرتزقة تشكلت في مجموعات وباتت مستقلة في قراراتها وأفعالها خاصة مع تواجد الأسلحة وانتشارها بشكل كبير بين هذه المجموعات التي باتت من «أصحاب النفوذ» في المشهد الليبي.

ففي تقرير مفصل لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة) Maat for Peace، Development and Human Rights، عن نشاط المرتزقة في ليبيا وأعدادهم وتاريخ دخول كل مجموعة منهم... يفيد التقرير أنه على غرار استخدام المرتزقة بشكل أساسي في القتال، فإنه يتم استغلالهم في تنفيذ العديد من الأنشطة الغير مشروعة داخل ليبيا بما يتضمن استمرار النزاع داخل الأراضي الليبية، كما يقوم المرتزقة كذلك بتهريب المخدرات، والخطف والاتجار بالبشر، وغيرها من الأنشطة بما يضمن لهم التمويل والاستمرار ويهدد الحقوق الأساسية للمواطنين الليبي، ضامنا بذلك لهم موارد مستقرة و«أموالا طائلة».

** العديد من المليشيات والمرتزقة تشكلت في مجموعات وباتت مستقلة في قراراتها و من «أصحاب النفوذ» في المشهد الليبي

** يقوم المرتزقة بتهريب المخدرات والخطف والاتجار بالبشر، وغيرها من الأنشطة بما يضمن لهم التمويل والاستمرار ويهدد الحقوق الأساسية للمواطن الليبي.

مراكز الإحتجاز في ليبيا

مأساة مستمرة وحلول غائبة

رامي التلغ

ظهرت على السطح في ليبيا بعد 2011 معضلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا و بالأخص إلى السواحل الإيطالية.

يأتي معظم المهاجرين خاصة الأفارقة بعد تجميعهم في أماكن التقاء داخل كل دولة على حدة، ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى طرابلس وهناك ينتظرون عدة أسابيع إلى أن تنتهي عصابات التهريب من استكمال تنسيقها مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل.

وقد ينتهي الحال بالمهاجرين في زنازين ضيّقة في ظروف شديدة القسوة،حيث أوقفت السلطات الأمنية في العاصمة الليبية طرابلس مهاجرين غير نظاميين مستهلّ هذا الشهر، وأدخلوا جميعاً إلى مراكز الاحتجاز هناك. لكنهم سرعان ما اشتكوا لمنظمات دولية ومحلية من تعرضهم «للتعذيب والضرب» ما تسبب في وفاة بعضهم. وجاء ذلك فيما تبحث سلطات البلاد حالياً استئناف برنامج «العودة الطوعية»، الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وفي وقت سابق من الشهر الحالي، شنّت السلطات الليبية حملات توقيف في طرابلس، استهدفت خصوصاً المهاجرين غير النظاميين،حيث تم احتجاز ما لا يقل عن خمسة آلاف مهاجر ولاجئ في إطار الحملة الأمنية مما أدى إلى مضاعفة عدد المحتجزين في مراكز الاحتجاز بالعاصمة خلال خمسة أيام إلى ثلاثة أضعافهم.

وشنت الأجهزة الأمنية في غرب ليبيا حملة موسعة ضد تجار المخدرات ومهربي الكحول، والمهاجرين غير الشرعيين في حي قرقارش غرب طرابلس. وبعد ساعات،

شنّت السلطات الليبية حملات توقيف في طرابلس، استهدفت خصوصاً المهاجرين غير النظاميين،حيث تم احتجاز ما لا يقل عن خمسة آلاف مهاجر ولاجئ في إطار الحملة الأمنية مما أدى إلى مضاعفة عدد المحتجزين في مراكز الاحتجاز بالعاصمة خلال خمسة أيام إلى ثلاثة أضعافهم.

قالت وزارة الداخلية إن مركزا لاحتجاز المهاجرين في حي غوط الشعال القريب «استقبل أربعة آلاف مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة»، كجزء من الحملة.

وبحسب منظمة «أطباء بلا حدود»، استهدف في حملة التوقيفات التي استخدم فيها العنف ما لا يقلّ عن خمسة آلاف شخص بين مهاجرين ولاجئين تم احتجازهم في ظروف مزرية.

وندد المفوضية السامية لحقوق الإنسان بارتكاب «سلسلة من الأحداث المروعة» في ليبيا أدّت إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل بين المهاجرين وطالبي اللجوء على أيدي قوات الأمن.

وقالت القائمة بأعمال الممثل الخاص لليونيسف في ليبيا، كريستينا بروغيولو: «لا يزال الأطفال المهاجرون واللاجئون في ليبيا يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي».

وتابعت «يتم احتجاز الأطفال في ظل ظروف صعبة وغير إنسانية في مراكز الاحتجاز. يمكننا افتراض أن العدد الفعلي للأطفال المحتجزين قد يكون أعلى مما ذُكر بكثير، حيث ورد أن العديد من الأولاد يوضعون في غرف احتجاز مع ذكور بالغين».

وبحسب يونيسف، تستقبل مراكز الاحتجاز «أعداداً أكبر بكثير من طاقتها الاستيعابية»، وتشير المنظمة إلى أن «مركز المباني» يضم أكثر من خمسة آلاف شخص «من بين هؤلاء مئة طفل و300 امرأة».

وتستقبل مراكز الاحتجاز، أعداداً أكبر بكثير من طاقتها الاستيعابية، حيث يضم أكبر مركز احتجاز في ليبيا.

وحضّت يونيسف ومعها جهات إنسانية فاعلة أخرى السلطات الليبية على «حماية الأطفال ومنع فصلهم عن والديهم ومقدمي الرعاية وعائلاتهم».

ودعت إلى «الإفراج الفوري عن جميع الأطفال في مراكز

> ندد المفوضية السامية لحقوق الإنسان بارتكاب "سلسلة من الأحداث المروعة" في ليبيا أدّت إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل بين المهاجرين وطالبي اللجوء على أيدي قوات الأمن.

الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا».

من جانبها،اتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير أصدرته الثلاثاء 12 أكتوبر الحالي، قوات الأمن في طرابلس، باستخدام «القوة المميتة غير المشروعة» في عملية اعتقال أكثر من 5 آلاف مهاجر.

وجاء في التقرير أن «قوات الأمن والميليشيات الليبية في طرابلس استخدمت القوة المميتة غير المشروعة وأنواعاً أخرى من العنف، في عمليات اعتقال غير مسبوقة لأكثر من 5000 رجل وامرأة وطفل، من جنسيات أفريقية مختلفة، وتحتجزهم في ظروف مروعة إذ يتفشى التعذيب والاعتداء الجنسي». وأضافت المنظمة أنه «في 1 أكتوبر، اقتحم مسلحون من الميليشيات وقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية الليبية، بشكل عنيف، المنازل والملاجئ المؤقتة في منطقة قرقارش في طرابلس، التي تضم عدداً كبيراً من اللاجئين والمهاجرين وأطلقوا أعيرة من الذخيرة الحية باتجاه هؤلاء وأتلفوا ممتلكاتهم، وسرقوا أغراضهم الثمينة».

وندد المنظمة بظروف نقل المهاجرين واللاجئين المروّعين، ومن بينهم كثيرين مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى مراكز الاحتجاز في طرابلس، قائلة إنهم «حُرموا من الوصول المنتظم والخصوصي إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى، وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة».

ونقلت المنظمة عن ديانا الطحاوي، نائب مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، قولها إن «لدى القوات الليبية سجلاً مروّعاً في تعريض اللاجئين والمهاجرين لأهوال لا يمكن تصورها مع الإفلات من العقاب». وأضافت أن «استخدام القوة المميتة غير المشروعة للقبض على آلاف الرجال والنساء والأطفال العزل فقط على أساس عرقهم يُعدّ مستوى متدنّياً جديداً،

> تستقبل مراكز الاحتجاز أعداداً أكبر بكثير من طاقتها الاستيعابية، وتشير المنظمة إلى أن مركز المباني يضم أكثر من خمسة آلاف شخص من بين هؤلاء مئة طفل و 300 امرأة.

ويُظهر مدى ازدراء السلطات التام لحياة وكرامة اللاجئين والمهاجرين».

وحثت الطحاوي، السلطات الليبية على «الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً، فقط على أساس وضعهم كمهاجرين، وفتح تحقيقات في كل حوادث الاستخدام غير المشروع للقوة والتعذيب والعنف الجنسي».

ومع تواتر هذه التقارير الدولية المحزنة عن الأوضاع الإنسانية في ليبيا، أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم «تمديد ولاية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لبعثة تقصي الحقائق في ليبيا لمدة تسعة أشهر، إلى جانب تقديم تقريرها إلى المجلس في دورته الخمسين».

وأعلنت البعثة دعمها لعمل ونتائج بعثة تقصي الحقائق كلياً، مشيرةً إلى أنه «أمر بالغ الأهمية لدعم مطالب الليبيين بالحقيقة والعدالة والمساءلة».

ودعت «كل الجهات الفاعلة، بما فيها الدول الأعضاء، إلى دعم ولايتها من خلال توفير المعلومات وأي دليل على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني».

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أنشأ في يونيو (حزيران) 2020 البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد حقوق الإنسان في كل أنحاء البلاد، من جميع الأطراف منذ بداية عام 2016.

اتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير أصدرته الثلاثاء 12 أكتوبر الحالي، قوات الأمن في طرابلس، باستخدام «القوة المميتة غير المشروعة» في عملية اعتقال أكثر من 5 آلاف مهاجر.

في سياق متصل،سعياً لتخفيف ازدحام مراكز الإيواء، بحث وزير الداخلية خالد مازن، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب يوسف العقوري، عودة العمل ببرنامج «العودة الطوعية» للمهاجرين، الذي تعطل بسبب جائحة كورونا.

وقال العقوري في تصريح نقله موقع مجلس النواب، إنه أكد على أهمية استئناف رحلات العودة الطوعية للمهاجرين قصد "تخفيف المعاناة الإنسانية نتيجة ازدحام مراكز الإيواء، ومتابعة التقارير المحلية والدولية بوجود انتهاكات ضد المهاجرين، وخاصة في مراكز إيوائهم". كما شدد مازن على حرص الوزارة على استئناف رحلات العودة الطوعية، ومعالجة أسباب إلى إيقافها، ومتابعة أي انتهاكات بحق المهاجرين، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. كما أكد حرص وزارة الداخلية على احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين.

يرى مراقبون أن ملف الهجرة لا يمكن علاجه بالمقاربة الأمنية الصرفة أو تحميل دول الجنوب المسؤولية فقط لأن هذه الظاهرة أمست كونية شأنها شأن الإرهاب حيث تتحمل دول الشمال جزء من المسؤولية جراء أزمة التكافؤ العامة التي يعيشها الكون في ظل عالم مفتوح.

حيث أن عملية الإصلاح الحقيقية تنطلق بداية من النظر في أساس المشكل الذي يدفع ملايين البشر للمخاطرة بحياتهم و تجاوز المياه أملا في جنة منتظرة ما وراء البحار.

عبد الستار حتيته

لا توجد جدية لإخراج المرتزقة من ليبيا

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي المصري المتخصص في الشأن الليبي عبد الستار حتيته أنه لا توجد جدية لإخراج المرتزقة من ليبيا سواء من الأطراف المتحكمة في الأوضاع على الأرض، أو من جانب تركيا، أو بعض الأطراف الدولية الأخرى وبين في مقابلة مع صحيفة المرصد أن خطر العناصر الإرهابية مازال قائما ويمكن القول إن بعض مدن شمال غرب ليبيا تحولت إلى ملاذ آمن للعديد من العناصر الإرهابية المحلية والأجنبية.

إلى نص الحوار:

** هل يمكن أن تضعنا في تفاصيل خطة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لإخراج المرتزقة؟

أعتقد أنه ما زال هناك خلاف عميق داخل لجنة 5+5 حول مسمى المرتزقة والمقصود بهم. هل هم المرتزقة الذين جلبتهم تركيا، في شمال غرب ليبيا، أم المرتزقة الذين جلبهم الجيش الوطني في الشرق؟ بطبيعة الحال الضباط المشاركون في لجنة 5+5 ضباط ليبيون وطنيون من الشرق والغرب والجنوب، لكن المشكلة تكمن فيمن يملك القرار. والقرار يبدو أنه في يد حكومة تسيير الأعمال برئاسة عبد الحميد الدبيبة. ومعلوم أن علاقة الدبيبة مع الجيش الوطني ليست على ما يرام.. كما أن معظم وزراء حكومة تسيير الأعمال يخضعون للهيمنة التركية التي تسعى لإقناع المجتمع الدولي أن المرتزقة الذين جلبتهم لليبيا جاءوا بموافقة حكومة معترف بها دولياً. لهذا من الصعب القول في الوقت الراهن أنه توجد خطة لإخراج المرتزقة.

** هل هناك دعم دولي لتنفيذ خطة خروج المرتزقة؟

طالما أن الخطة غير واضحة المعالم، فأرى أن المجتمع الدولي لا يمكنه التعاطي معها. هناك بعض الدول لا ترى إلا المرتزقة الذين جلبتهم تركيا، وبعض الدول الأخرى لا ترى إلا المرتزقة الذين جلبهم الجيش الوطني. الكل يدعو لخروج المرتزقة، لكن من المقصود بهم. هذا هو السؤال الذي ما زال يراوح مكانه أمام المجتمع الدولي.

** خروج المرتزقة يتيح الفرصة للبيين لترتيب البيت الداخلي.

** بعض الوزراء يخضعون للهيمنة التركية.

** إلى أين يتجه الموقف الليبي من خروج المرتزقة إلى خروج تدريجي أم خروجهم دفعة واحدة؟

لنتحدث عن الموقف الليبي كما تمثله السلطة الحاكمة، وهي حكومة تسيير الأعمال. وإذا نظرنا إلى طريقة عملها، منذ جاءت قبل شهور إلى اليوم، سنرى أنها تعمل بشكل حثيث على خنق الجيش الوطني، وبالتالي التساهل في مسألة الإبقاء على المرتزقة الذين جلبتهم تركيا، تحسباً لأي حرب جديدة. معلوم أن عدد المرتزقة في شمال غرب ليبيا هم أضعاف المرتزقة في الشرق.

** هل تم التنسيق مع الدول التي أرسلت المرتزقة لسحبهم؟

الدولة الوحيدة التي أرسلت مرتزقة بقرار من حكومتها هي تركيا. وهم موجودين في مدن ليبية وقواعد تركية في شمال غرب ليبيا، أما المرتزقة الروس أو الأفارقة فقد جلبهم الجيش الوطني من شركات خاصة، حتى لو كانوا من جنسية هذه الدولة أو تلك. وبالتالي المعضلة هي تركيا. ولا يبدو أن أياً من مسؤولي السلطة التنفيذية في ليبيا يريد إغضابها.

** ان المرتزقة الذين جلبتهم تركيا الى ليبيا جاءوا بموافقة حكومة معترف بها دولياً. لهذا من الصعب القول في الوقت الراهن أنه توجد خطة لإخراجهم.

** إلى أي مدى يمكن القول أنه سيتم سحب المرتزقة قبل الانتخابات؟

بالنظر إلى الخطاب الصادر من منظمات ودول فاعلة في المجتمع الدولي، فإنه يوجد نوع من التمييع للقضية، وبناء عليه يصعب القول إنه سيتم سحب المرتزقة قبل الانتخابات. ففي السابق زعمت

المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني ويليمز، أن المرتزقة سيخرجون بحلول نهاية عام 0202، لكن حتى الآن لم يخرج أي عدد يذكر. الخطاب الموجود الآن معظمه يتحدث عن سحب تدريجي. وهذا يُفهم منه أن قضية المرتزقة سوف تستمر إلى ما بعد موعد الانتخابات.

ما هي العراقيل التي قد تواجه عملية اخراج المرتزقة؟

هناك مخاوف عدة بين الأفرقاء السياسيين، وكذلك مخاوف بين المتنافسين الإقليميين. وأعتقد أن هذا الأمر يأتي على رأس العراقيل التي تؤخر إخراج المرتزقة من ليبيا. مثلا، على الصعيد المحلي، توجد هواجس من خطر تجدد الاقتتال. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك ضغوط وضغوط مضادة بين بعض دول الإقليم أبرزها الشد والجذب المصري التركي.

لماذا فشلت المحاولات السابقة لإخراج المرتزقة؟

لأنه لا توجد جدية لإخراج المرتزقة. لا جدية محلية من الأطراف المتحكمة في الأوضاع على الأرض، ولا جدية من جانب تركيا، ولا حتى من جانب بعض الأطراف الدولية الأخرى.

ماذا عن العناصر الإرهابية التي مازالت تتواجد في الأراضي الليبية؟

ما زال خطر العناصر الإرهابية قائما. ويمكن القول إن بعض مدن شمال غرب ليبيا تحولت إلى ملاذ آمن للعديد من العناصر الإرهابية المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى وجود العناصر الإرهابية في بعض المناطق الأخرى في ليبيا، منها على سبيل المثال الصحراء الجنوبية والصحراء الجنوبية الغربية. والقضاء على العناصر الإرهابية يحتاج إلى جهود كثيرة لا تقتصر على الجيش الوطني الليبي، بل تحتاج إلى مساهمة دولية لمطاردة العناصر الخطرة خاصة الأجنبية.

** معلوم أن عدد المرتزقة في شمال غرب ليبيا هو أضعاف المرتزقة في الشرق.

** هناك تمييع لقضية سحب المرتزقة من ليبيا

ما هي تأثيرات خروج المرتزقة على المشهد الليبي؟

يمكن أن يؤدي خروج المرتزقة من ليبيا إلى إتاحة الفرصة أمام الليبيين لترتيب البيت من الداخل. فاستمرار وجود المرتزقة يعني استمرار غياب الثقة بين الفاعلين المحليين، وعدم قدرتهم على الوصول إلى حلول سلمية، أو المضي قدماً في المسار السياسي. باختصار: إذا أمكن إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، فإن الكثير من المشاكل الأمنية والعسكرية تكون قد قاربت على الانتهاء.

برلماني ليبي:

لا يبدو أن هناك جدية لدى الأطراف الليبية لدخول المغامرة الانتخابية

حوار/ همسة يونس

رأى عضو مجلس النواب ميلود الأسود، أن استقرار ليبيا وكل العملية السياسية مرهون بتوحيد المؤسسة العسكرية.

وقال الأسود في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن «الانتخابات القادمة استحقاق مهم ينتظره كل الليبيون من أجل بدء مرحلة جديدة تتوحد خلالها المؤسسات بشكل حقيقي وتتجدد شرعيات الأجسام السياسية المختلفة».

وإلى نص الحوار:

**بداية.. كيف تنظر للانتخابات القادمة؟

الانتخابات القادمة استحقاق مهم ينتظره كل الليبيون من أجل بدء مرحلة جديدة تتوحد خلالها المؤسسات بشكل حقيقي وتتجدد شرعيات الأجسام السياسية المختلفة والتي تآكلت بسبب انتهاء المدد القانونية لها وتنازع الشرعية عبر اتفاقات لاحقة مثل الصخيرات وغيره والتي أدت إلى إنتاج أجسام غير طبيعية ليست بالتشريعية ولا التنفيذية وتنازع الاثنين مثل مجلس الدولة.

**من وجهة نظرك.. هل البلاد مستعدة للانتخابات وماذا ينقصها لتكون جاهزة بشكل كامل؟

البلاد بحاجة للانتخابات، ولكن مسائلة الاستعداد أمر ثاني إذ لا يبدو أن هناك جدية لدى الأطراف لدخول هذه المغامرة التي قد يفقدون فيها مواقعهم أو ما يرونه مكاسب لهم، ودليل ذلك عدم جدية العمل باتجاه الانتخابات وعراقيل مصطنعة توضح الرغبة لمنع الانتخابات.

**الانتخابات القادمة استحقاق مهم ينتظره كل الليبيين من أجل بدء مرحلة جديدة.

**لماذا يعارض مجلس الدولة قانون الانتخابات التشريعية الصادر عن مجلس النواب؟

مجلس الدولة ومن خلفة التيار الإسلامي في مجمله يرفض الانتخابات الرئاسية ويريد البرلمانية

فقط، والسبب المعلن هو الخوف من انقلاب الرئيس على الإعلان الدستوري لضعفه فيبدله ليصبح دكتاتور جديد ولذلك يريدون البرلمانية فقط، بينما في الواقع هناك غايات أخرى كالخوف أن تأتي الانتخاب المباشر برئيس لا سلطان لهم عليه، ولذلك يريدونه عبر البرلمان لأن ذلك يمنحهم مجال للتفاوض من أجل أخذ مواقع في التشكيلة السياسية القادمة وهذا أسهل من خوض مغامرة الانتخابات في ظل شعبية متآكلة لدى الشارع.

** مجلس الدولة في مجمله يرفض الانتخابات الرئاسية ويريد البرلمانية فقط.

برأيك.. هل يحاول مجلس الدولة التدخل في عمل مفوضية الانتخابات؟

لا أتوقع التدخل وانما الضغط من أجل تسوية، الضغط عبر المطالبة بالتمسك بالاتفاق السياسي والذي خرقه مجلس الدولة حتى في اختيار أعضائه الذي لم يكن وفق نص الاتفاق.

هل يؤثر رفض مجلس الدولة للقوانين الانتخابية على إجراء الانتخابات في وقتها؟

قد يؤثر وذلك عبر حملة إعلامية وعبر التشكيلات

المسلحة الموالية لمنع الانتخابات في بعض المدن.

** ما السيناريوهات المتوقعة خلال الأشهر القادمة؟

تجرى الانتخابات في موعدها وينقلب أحد الطرفين على نتائجها فقد يفعل ذلك حفتر حال خسارته لها وقد يفعله الطرف الآخر حال فوز حفتر.. وبدون وجود ضمانات دولية وإقرار مسبق من الجميع بقبول النتائج تصبح الانتخابات مغامرة خطرة قد تقود البلاد إلى مصير مجهول.

أو تجرى الانتخابات ويحدث تزوير واسع النطاق فينتج أطراف جديدة دون أن تسلم السابقة السلطة بدواعي التزوير فيزداد المشهد تعقيداً.

وقد تتفق الأطراف على التأجيل لحين تحسن الوضع الأمني وهو الأقرب خوفا من دخول مغامرة غير مضمونة وكذلك لقناعة الجميع بضعف الوضع الأمني مما يجعل العملية بمجملها صعبة الإنجاز.

** كيف ترون ليبيا 2202؟

لاتزال الصورة غير واضحة مع تفاءلنا بعام قادم أفضل خصوصا مع وجود تقارب دولي وإرادة أكثر من السابق لدعم استقرار ليبيا. واستقرار ليبيا وكل العملية السياسية مرهونان بتوحيد المؤسسة العسكرية.

** وجود تقارب دولي وإرادة أكثر من السابق لدعم استقرار ليبيا وكل العملية السياسية مرهونان بتوحيد المؤسسة العسكرية.

كاريكاتير

محمد قجوم